الشيخ علي سلمان يفتح ملفات الساحة في حوار مع «الوسط» (1 - 2):

ندعم توزير المعارضة و«الوفاق» لن تدير ظهرها لحلفائها في الانتخابات

■ القفول - حيدر محمد

□ قال رئيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان إن الجمعية لن تدير ظهرها لحلفائها في الانتخابات البلدية أو النيابية إذا قررت المشاركة، فهي تخطط إلى دعم هؤلاء الحلفاء، ومحاولة إيصالهم إلى المجالس المختلفة، معتمدة على كوادر «الوفاق» وشعبيتها.

وألمح سلمان إلى إمكان توسيع التحالف الرباعي مستقبلاً، قائلاً: «إن التحالف الرباعي يمكن أن يوسَّع. هناك قوة حقيقية راغبة في الإصلاح والتقدم، وهناك قوى رجعية، نحن حلفاء القوى الراغبة في التقدم والإصلاح».

وفي موقف لافت أبدى رئيس «الوفاق» في حوار صريح مع «الوسط» تنشر حلقته الأولى اليوم تأييده لإدخال شخصيات من المعارضة إلى الحكومة، مؤكداً ضرورة أن تكون التشكيلات الحكومية مستندة إلى القوى السياسية.

وعن المخاوف التي تثار من أن يكون البرلمان المقبل «حوزة كبيرة» لرغبة الكثير من العمائم دخوله قال سلمان إنه ليس أمراً معيباً أن يفرز المجلس النيابي إرادة الناس. وهذه أوراق الحلقة الأولى من الحوار...

□ ما رسالة «الوفاق» في 2006؟ وماذا يوحي لها هذا العام من دلالات؟

– رسالتنا في 2006 هي رسالة 2005 وهي أيضاً رسالتنا في 2001 عندما تأسست «الوفاق» كمؤسسة سياسية لكل مواطن في هذا الوطن، وأطلقت أهدافها الأساسية للسعي من اجل تكوين مجتمع بحريني عاقل وسلمي، يتعايش فيما بينه، ليستطيع أن ينجح في خلق حركة تنموية يشترك فيها المجتمع وتشترك فيها الدولة، وتتعاون فيها كل شرائح الدولة سواء كانت السلطة أو المعارضة، ويتعاون فيها المجتمع بمكوناته الدينية والمذهبية من أجل أن نضع التحديات الحقيقية إلى المجتمع، والبلوغ بالمجتمع إلى درجات متقدمة من التنمية من دون وجود هذه الإعاقات التي تذهب موارد الوطن في صراعات داخلية بين المؤسسة الرسمية والمجتمع بفئاته المختلفة... رسالتنا الثابتة هي بناء وطن قوي ومزدهر... هذه رسالتنا في 2006 وهي رسالتنا في كل السنوات التي قبلها والتي بعدها.

□ ولكن آلية تحقيق هذه الرسالة ألا تختلف من عام إلى آخر؟

– إن وجود انتقال تاريخي من 31/12 إلى 1/1 لن يعني تغيراً في رسالتنا ولا يعني تغيراً في أساليبنا الأساسية، وإنما هذه البرامج التفصيلية والجزئية كما كانت تختلف في شهر مايو/ أيار عن شهر يوليو/ تموز، ستختلف في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2005 عن شهر يناير/ كانون الثاني 2006. ولكن الأهداف الرئيسية والاستراتيجية للجمعية ورسالتها مدونة في نظامها الأساسي السابق والجديد، وهذا التدوين وضع من أجل أن يعيش سنوات عدة.

مستقبل التحالف الرباعي

□ لقد تحفظ الكثيرون على تصريحك الأخير بأن «الوفاق» لن تتنازل عن أي مقعد برلماني إذا كان مضمونا لها، فهل التحالف مع شركائكم في المسيرات فقط؟

– الناس من حقها ان تختار من تريد أن يمثلها في المجالس البلدية والنيابية، ولا يسمى فوز فريق من السياسيين في الانتخابات استئثاراً، أنت لك الحق أن تسمي الأشياء بالشكل الذي تريد، ولكن هذه التسميات ليست لديها صدقية، «الوفاق» لن تدير ظهرها لحلفائها، فهي تخطط إلى دعم هؤلاء الحلفاء، ومحاولة إيصالهم إلى المجالس المختلفة، معتمدة على كوادر «الوفاق» وشعبيتها.

□ ولكن لن يكون ذلك على حساب «الوفاق»؟

– سيكون بشكل وبآخر مساهمة «الوفاق» في ذلك، ستساهم مساهمة فعالة، ومن غير هذه المساهمة من الصعب...

□ هل تتوقعون أفول نجم التحالف الرباعي مع بزوغ شمس المشاركة؟

– لا... أعتقد بأن هناك تحالفا أوسع من المسألة الدستورية، التحالف الرباعي يمكن أن يوسع، هناك قوة حقيقية راغبة في الإصلاح والتقدم، وهناك قوى رجعية، نحن حلفاء القوى الراغبة في التقدم والإصلاح، والجمعيات الأربع من هذا الصنف، وستستمر علاقتنا معها على هذا الأساس. ومن نجد أنه راغب في الإصلاح وتقدم هذا البلد وتطويره وإصلاح الفساد الموجود فيه سيكون لنا حديث معه في أيضاً.

> «الوفاق» تدرك وجود تباين في مسألة المشاركة بين 2002 و2006

□ هل تقصد توسيع نطاق التحالف الرباعي مثلا؟

– أنا ذكرت لك القاعدة في الجواب، القاعدة هي أن كل من يؤمن بالإصلاح ودفع العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الإمام سيكون حليفا لنا في العملية الانتخابية وفي سائر شئون العمل السياسي. ونحن نشخص بشكل واضح ان الجمعيات الأربع هي حلفاء من هذا القبيل، وسنستمر في تحالفنا قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية.

التمكين السياسي للمرأة

□ ماذا قدمت «الوفاق» في ملف التمكين السياسي للمرأة؟

– هناك عضوات فاعلات في «جمعية الوفاق»، في الإدارة وفي اللجان المختلفة، وهذه مساهمة عملية ميدانية، وعملنا هذا العدد الكبير من الورش لإنضاج المرأة وتعزيز مساهمتها في العمل السياسي، المرأة تمثلنا في البرامج الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، ورئيسة دائرة التنمية هي إحدى الأخوات التي تمثل «الوفاق» في الكثير من البرامج، وهذا نوع من التهيئة العملية للمرأة في ذلك... «الوفاق» بلحاظ أنها تشكل رؤية دينية، وكون رؤيتها منفتحة على العمل السياسي، هذا في حد ذاته أزاح عقبة كبيرة يعاني منها المجتمع الخليجي عموماً، وهذه الرؤية ممهدة لمشاركة المرأة في الممارسة السياسية، ولو كانت «الوفاق» دينيا أو فتوائيا لديها رؤية أخرى لكانت الأمور قد سارت بشكل معاكس، وهذا الدور يرجع للعلماء أكبر من «الوفاق».

□ وهل ستوصلون نساء إلى المجالس المنتخبة إذا قررتم المشاركة؟

– هذه تفاصيل راجعة للعملية الانتخابية المحكومة بإرادة وبواقع.

«المجلس العلمائي» والمشاركة

□ وهل سيكون للمجلس الإسلامي العلمائي كمؤسسة دينية كبرى دور في تحديد خيار المشاركة؟

– «الوفاق» في القضايا المختلفة تلجأ إلى نوع من الحوارات والمشاركات مع الشرائح المختلفة من المجتمع، فإذا اهتمت بشريحة الشباب واهتمت بشريحة القوى السياسية الأخرى، فهي لن تهمل أبدا شريحة العلماء، بل إن هذه الشريحة تأتي في مقدمة من تتحاور معهم «الوفاق» وتنسق مواقفها معهم.

□ البعض يخشى أن يكون المجلس النيابي المقبل عبارة عن حوزة كبيرة نتيجة رغبة دخول الكثير من العمائم...

– هذه ليست أشياء خافية أن يفرز المجلس إرادة الناس... إرادة الشعب... والناس عندما تختار، ستختار بناء على كفاءات وبناء على ثقة، فعلينا أن نحترم هذه الثقة وهذه الإرادة الشعبية، ولن يثني هذه الإرادة مثل هذا النوع من الكلام (...) فمن يتحدث عن مفرز العملية الانتخابية، أيا كان هذا المفرز عليه أن يلتفت إلى ألا يطعن في وعي الناس وإرادة الناس، وهذا أمر لا يجب للإنسان أن يقع فيه. وإذا كان أحد يعتقد بأن هذه الإرادة بحاجة إلى تطوير فيجب عليه أن يسعى إلى تطويرها، بدلاً من أن يكيل التهم والانتقاصات إليها.

> ليس معيباً أن تصل «العمائم» إلى مجلس النواب إذا اختارها الناس

تداولية السلطة

□ الملكية الدستورية تعني «تداولية السلطة» ونظامكم الأساسي الجديد أشار إليها بوضوح... في نظركم متى ستتهيأ أجواء البحرين لتطبيق هذه التداولية؟

– أعتقد أنه يجب أن نبدأ، وكان يجب علينا أن نبدأ من العام 2002 عندما أقررنا ميثاق العمل الوطني، وما أعقبه من تراجع في مسألة التعديلات الدستورية، وتراجع في التطبيق، فنحن اليوم نسير بطريق معاكس للملكية الدستورية، علينا أن نبدأ في تعزيز مفهوم الملكية الدستورية، ونضع أفقا زمنيا يمكننا أن نحقق فيه هذا الهدف بشكل كامل، ونضع جدولة زمنية إلى هذا التحقيق، وعلينا أن نفكر في هذا العقد والعقد المقبل بأن ننجز هذه المهمة، لنخلق ملكية دستورية كما أشار إليها الميثاق بأن يكون فيها الملك متوارثا في أسرة آل خليفة، وتكون فيها السلطة التنفيذية منتخبة وفق افرازات العملية الانتخابية، وبالتالي نستطيع أن نحقق مفهوم التداول السلمي للسلطة التنفيذية، وهذا أمر لم نبتدعه نحن، لأنه موجود حتى في بعض الدول العربية التي بدأت الطريق في تطبيق هذا المفهوم، على رغم أنها لم تصل بعد إلى الملكية الدستورية الكاملة.

□ وهل تساندون تطبيقها تدريجيا؟

– يتذرع البعض بأننا لا نستطيع ان نطبقها في دفعة واحدة... نقول ان هذا كلام صحيح، إذاً علينا ان نبدأ، الوزارات السيادية في هذا اليوم نتفهم أن تكون في نطاق الأسرة الحاكمة، لكن لا ينبغي علينا ان نتوسع في هذا الأمر، حتى نقترب شيئا فشيئا بشكل عملي متدرج من الملكية الدستورية، نتمنى ان نرى أبناء الحد والمحرق في مناصب تنفيذية عليا في الحكومة في هذا العقد أو العقد المقبل.

توزير المعارضة

□ وهل توافقون على توزير المعارضة، وهذا حدث في بعض الدول؟

– مطلوب أن تكون التشكيلات الحكومية مستندة إلى القوى السياسية حتى نصل في يوم من الأيام إلى أن يستطيع من يمتلك رؤية وبرنامجاً ويحوز على قناعات الناس أن يبدأ في تشكيل الوزارة ليطبق برنامجه، وإذا لم يستطع أن يقنع الناس به، فالناس ستغيره بنفسها، فلا نعتقد أن من يعمل من خلال وزارة معينة ويفشل سينتخبه الناس مرة أخرى، وستبحث الناس عن بديل آخر يكون أكثر نجاحا.

□ ولكن في ظل الأوضاع الحالية، ماذا لو عُين وزير من «الوفاق» أو من أي فصيل سياسي معارض، الناس ستنظر إليه بشكل سلبي؟

– لماذا ننظر بسلبية إلى ذلك؟ بل على العكس، فمن المفروض ان يكون هناك وزراء من القوى السياسية.

□ أصدقاؤكم في الخليج والعالم العربي والخارج ينصحونكم بالمشاركة، والسفير الأميركي في المنامة وليام مونرو نصحكم بالمشاركة أيضا، كيف تنظرون إلى هذه النصائح؟

– نحن نقرأ الساحة السياسية، ونسمع كل ما يدور فيها، ونضع في نصب أعيننا مصلحة بلادنا وحقوق شعبنا، وفي ضوء هذه الأمور نأخذ قراراتنا، ولا نتأثر بكلمة سلبية أو ايجابية، ولا نتأثر بموقف أو حركة، ولكننا ندرس كل العناصر التي تراعي مصلحة الناس والوطن.

> نطالب بعودة الحوار مع الحكومة لأنها طريقة العقلاء

مفرزات الحوار

□ لماذا فشل الحوار بين الحكومة والمعارضة؟

– لأنه لم تكن هناك إرادة من المؤسسة الرسمية للوصول إلى نتائج من طبيعة عملية الحوار نفسها، فالحوار بطبيعته يدور بين طرفين، ولكل منهما أهدافه ومتطلباته، ولا يستطيع طرف في العملية الحوارية ان يفرض رأيه بشكل كامل على الرأي الآخر، ولكن يحدث في الحوار نوع من التدافع، وهذا التدافع وجدت المؤسسة الرسمية أنه يفضي إلى الحاجة إلى تعديل دستوري وتعديل الدوائر الانتخابية وحل مشكلات ليس للمؤسسة الرسمية عزم كامل على اتخاذ قرار فيها، لذلك لجأت إلى إيقاف الحوار لكي لا تواجه هذه المفرزات الحتمية.

□ وهل تطالبون بعودة هذا الحوار؟

– دائما نحن نعتبر ان إبقاء أبواب الحوار مفتوحة مع مختلف الأطراف وتحت مختلف الظروف عملية صحية، فالأفضل ان يكون الحوار دائما الوسيلة الأولى وان يكون الوسيلة الوحيدة التي تحتاجها المعارضة والدولة في حل وجهات النظر المختلفة، وفي حال وجود أزمات وتصادمات وتقاطعات في الآراء فالحوار يجب ألا يغلق أبوابه، ودعونا نتعلم انه حتى في حال الحروب كان هناك وسطاء، فعندما نشأت الحرب الباردة واستمرت سنوات طويلة وصرفت فيها المليارات وجدوا ان من الأفضل ان يوجد خط ساخن بين الإدارتين الأميركية والسوفياتية. ونتعلم من ذلك ان أبواب الحوار يجب ان تكون مفتوحة في مختلف الظروف، لأن الحوار هو طريقة العقلاء للوصول إلى المشترك وحل المشكلات.

بغرض إفساح المجال للمشاركة في الحياة الاقتصادية

اقتراح بقانون لطرح «الأسهم» للاكتتاب على المواطنين قبل المستثمرين

■ الوسط - أماني المسقطي

□ أكد عضو كتلة المستقلين في مجلس النواب أحمد بهزاد، أنه بصدد التقدم باقتراح بقانون بإجراء تعديل على المادة (86) والمادة (94) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) للعام 2001، وذلك بإضافة فقرة جديدة على احداهما، وحذف فقرة من الأخرى، والتي بموجبها يقتصر طرح أسهم الشركات الجديدة للاكتتاب على المواطنين أولا ومنحهم فرصة الاكتتاب بالعدد والكمية التي يرغبون في شرائها من الأسهم.

أحمد بهزاد

وقال بهزاد: «إن الفقرة المضافة إلى المادة من شأنها أن تحد من منافسة كبار المستثمرين، سواء كانوا من الشركات الكبرى أو من المصارف المالية»، مؤكداً أن المادة الجديدة المستبدلة من شأنها أن تتيح للمواطن فرصة الاكتتاب بالعدد الذي يرغب فيه من دون منافسة من كبار المستثمرين، كما ان التعديل – وفقاً لبهزاد – سيسمح للشركات الكبرى والمصارف المالية بشراء الأسهم من المواطنين بعد قفل باب الاكتتاب واتمام التخصيص.

وأشار إلى أن الهدف من الاقتراح هو افساح المجال لصغار المستثمرين من المواطنين للاكتتاب في الأسهم التي كانت مقتصرة على كبار المستثمرين في السابق الذين مكنتهم إمكاناتهم المادية من السيطرة على غالبية ما يطرح من أسهم، وإن اعطاء الفرصة للمواطن للاكتتاب في الأسهم سيعود بالنفع على تنشيط الدورة الاقتصادية وتوزيع الثروة بين المواطنين.

وأوضح بهزاد أنه وفقا للاقتراح، فلن يكون بمقدور الشركات الكبرى والمصارف المالية الاكتتاب إلا بعد انتهاء الفترة المخصصة لاكتتاب المواطنين، وفي حال عدم التغطية في الاكتتاب يجوز تمديد تلك الفترة لفترة أخرى لا تتجاوز مدتها 10 أيام.

وأكد بهزاد أن هذا الاقتراح يهدف إلى تحريك القاعدة الشعبية وافساح المجال أمامها للمشاركة في الحياة الاقتصادية عن طريق استثمار مدخراتها، مضيفا أنه على رغم أن التجربة السابقة أكدت عدم رغبة المؤسسين لهذه الشركات في أن تتسع قاعدة المساهمين فيها ولا يحبذون ذلك، ويعتبرون أنه كلما قل عدد المساهمين في الشركات كان أفضل بالنسبة لهم، غير أن الوضع الحالي – وفقاً لبهزاد – يعكس أهمية مشاركة المواطن مهما قلت امكاناته المادية في تحريك العجلة الاقتصادية في المملكة.

وأشار بهزاد إلى أن اعطاء المواطن فرصة بيع ما اكتتبه من أسهم إلى الشركات والمصارف المالية سيعود عليه بالنفع أيضا، وأنه بذلك يتم تحقيق مكاسب مادية للمواطن من خلال هذه المشاركة التي لم يكن لها أن تتحقق لولا اتاحة هذه الفرصة وتهيئة المناخ المناسب.

آل الشيخ يسأل عن مدى التزام الحكومة ببرنامج عملها

■ القضيبية - المحرر البرلماني

□ تقدم النائب محمد آل الشيخ بطرح سؤال من عدة فروع متصلة، للوزير المختص بشئون رئاسة مجلس الوزراء، عن التزام الحكومة ببرنامج عملها، المتعلق بتحديث الأداء الحكومي، وسهولة الحصول على المعلومات والبيانات، عبر بوابة الحكومة الالكترونية.

وجاء في نص السؤال: «ما مدى التزام الحكومة بتفعيل ما ورد في برنامج عملها المتعلق باتمام عملية انجاز المعاملات والإجراءات الحكومية عبر شبكة الاتصال الخاصة بالحكومة الالكترونية (E-GOV)، وبالتالي تفعيل التواصل المباشر مع المواطنين، وتسهيل الحصول على المعلومات والبيانات، للحد من البيروقراطية في انجاز المعاملات؟ وهل سيتكلف المواطن رسوماً اضافية في حال ادخال مزيد من الخدمات ضمن الشبكة؟ فقد تم احتساب رسوم اصدار البطاقة الذكية والبالغة 5 دنانير بحرينية، على رغم انها تحل محل بطاقات أخرى قد تكلف المواطن دفع رسومها، وبالتالي فهو غير ملزم بدفع المزيد من الرسوم، مع العلم أن تحديث هذه الإجراءات، أو ادخال إجراءات جديدة، هو التزام من الحكومة، للارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين بهدف تلمس احتياجاتهم ومتطلباتهم، والوفاء بها بأسرع وقت ممكن، وفقاً لما جاء في نص برنامج عمل الحكومة المعروض على المجلس».

وزير الداخلية يؤكد تطوير «القوة الخاصة» وفق برامج مدروسة

إقرار تعديل نظام العلاوات والبدلات لموظفي «الأمن العام»

■ المنامة - وزارة الداخلية

□ أكد وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة أنه تم إقرار تعديل نظام العلاوات والبدلات لجميع ضباط وضباط صف وأفراد قوات الأمن العام. مبينا ان ذلك يأتي مما تحظى به قوات الأمن العام من رعاية وتوجيهات من لدن القيادة بشأن تحسين أحوال اعضاء قوات الأمن العام تقديرا لما يقدمونه من عطاء كبير وما يبذلونه من جهود مضنية وبما يتناسب مع طبيعة واجباتهم ومسئولياتهم واختصاصاتهم الوظيفية.

وجاء ذلك لدى زيارة الوزير يوم امس لإدارة قوة الأمن الخاصة يرافقه وكيل الوزارة ورئيس الأمن العام. اذ أثنى الوزير على الجهود التي يقوم بها منتسبو قوة الأمن الخاصة في حفظ الأمن والنظام.

وبين الوزير انه يجري العمل على تطوير القوة الخاصة من حيث القوة البشرية والمعدات والتجهيزات وفق اولويات وبرامج مدروسة تسهم في حفظ الأمن ومكافحة الارهاب.

لدى زيارة الوزير يوم امس لإدارة قوة الأمن الخاصة

بوكمال يسحب توقيعه من رسالة الاحتجاج على وزير الإعلام

■ القضيبية - المحرر البرلماني

□ صرح النائب جهاد بوكمال بأن مشاركته في توقيع الرسالة الجماعية الى رئيس مجلس النواب بشأن الاحتجاج على تصريح وزير الاعلام، كان «حرصاً منه على تأسيس اعراف برلمانية سليمة مرتكزة على الالتزام بمواد الدستور واللائحة الداخلية التي تنظم طبيعة العمل بين المجلس والحكومة والمبنية على الاحترام المتبادل».

وأضاف بوكمال أنه ايمانا منه بأهمية معالجة مثل هذه الأمور بالأساليب الحضارية، ونظرا إلى حساسية الموضوع، فقد وقع الرسالة شرط عرضها على هيئة مكتب المجلس، كي تتم معالجة الأمر بالطرق الدبلوماسية التي تؤكد أهمية الالتزام بحفظ هيبة المجلس ومسيرة المشروع الإصلاحي. وأكد بوكمال قائلا: «وإذ إن المسألة قد بدت لي انها خرجت عن هدفها، وليست لمعالجة الموضوع وتأسيس الاعراف البرلمانية، فبناء عليه قررت سحب توقيعي من الرسالة، مؤكدا أهمية العلاقة القائمة على الاحترام بين كل الأطراف».

واختتم بوكمال تصريحه بأنه واثق بأن «وزير الاعلام وكل أعضاء الحكومة يملكون من رجاحة العقل والحكمة والدبلوماسية لاحتواء ومعالجة مثل هذه الأمور، حرصاً من الجميع على نجاح المشروع الإصلاحي الذي دشنه جلالة الملك وحفظا لتقوية العلاقة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مملكة البحرين».

الصالح يبحث مع السيدمجيد احتياجات دائرته

■ المنامة - وزارة شئون البلديات

□ بحث وزير شئون البلديات والزراعة علي صالح الصالح في مكتبه يوم أمس (السبت) مع عضو مجلس بلدي المنطقة الوسطى السيدعبدالله السيدمجيد الأمور التي تهم منطقته إضافة الى بحث مستوى الخدمات البلدية المتوافرة فيها.

وشرح عضو مجلس بلدي الوسطى إلى الوزير المشكلات التي تعاني منها المنطقة واحتياجاتها من الناحية البلدية والزراعية والتخطيط العمراني.

وأكد الوزير الصالح تفهمه واهتمامه لهذه الاحتياجات، إذ وعد بدراستها والعمل على حلها بالتنسيق مع بلدية المنطقة الوسطى.